



وزارة العدل

# نشرة وزارة العدل الإخبارية



حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

## الأميرة بسمة: السلطة القضائية المستقلة ركيزة أساسية لتطبيق

### معايير احترام حقوق الإنسان



شاركت سمو الأميرة بسمة بنت طلال يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٢/١/١٨ الشبكة القانونية للنساء العربيات حفل ختام مشروعها حول «تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة في الأردن» مكرمة ثلة من القاضيات المستفيدات والخبراء والخبيرات المشرفين على أعمال المشروع. والمشروع الذي نفذته الشبكة بدعم من السفارة الهولندية في عمان على مدى عامين استهدف القضاة والمدعين العامين ومحامين ومحاميات ومؤسسات مجتمع مدني وضباطا من الأمن العام ونشطاء من خلال ورشات عمل تفاعلية وجلسات نقاشية وتدريبية متخصصة عملت على نشر الثقافة القانونية في مواضيع المحاكمة العادلة واليات رصدها ومواضيع الجندر والتعامل مع النساء أمام القضاء.

وبينت سمو الأميرة بسمة أن ضمانات المحاكمات العادلة أضحت واحدة من الأمور التي تكشف مدى انسجام الدولة مع المعايير الدولية ذات الصلة باحترام حقوق الإنسان وصون كرامته وعليه فان ذلك يضيف على المشروع أهمية بالغة من حيث تعريفه بهذه الضمانات وتوفير الخبرة والثقافة القانونية الملائمة للأشخاص المستهدفين.

وقالت سموها "إن السلطة القضائية المستقلة التي تقوم على مبادئ القضاء الصالح المتمثلة بالاستقلال والنزاهة والكفاءة هي الركيزة الأساسية لسلامة تطبيق هذه الضمانات واحترامها في كل الإجراءات التي تدخل في نطاق ملاحقة الأشخاص ومحاكمتهم"

وثمنت سموها قيادة الشبكة القانونية للنساء العربيات وهي إحدى الهيئات النسائية المعنية بتمكين النساء في المهن القانونية بتجاوز نشاطها في رعاية مصالح المرأة لتشارك معها شريكها وزميلها الرجل وقالت سموها «نجد في هذه الممارسة تطورا نوعيا لتوجهات المؤسسات النسائية لخدمة القطاع الأوسع من المجتمع» مشيرة سموها إلى تكاتف الموارد البشرية في المجتمع القائم على العلم والمعرفة هو الطريق الصحيح للمساهمة الحقيقية في بناء المجتمع وتطوره.

ودعت سموها في ختام كلمتها إلى أن يحفظ بلدنا وان يديم عليه نعمة الاستقرار بترسيخ سيادة القانون ومبادئ العدل والمساواة تحت راية قائد المسيرة جلالة الملك عبدالله الثاني. وأعلنت رئيسة الشبكة القاضية احسان بركات بحضور وزير العدل سليم الزعبي ومسؤولين في المجلس القضائي وعدد من المختصين والمختصات في القانون والأمانة العامة للجنة الوطنية لشؤون المرأة اسمي خضر والأمانة العامة للمجلس الوطني لشؤون الأسرة ريم ابو حسان وأعضاء الشبكة وأكاديميين ونشطاء ومعنيين في حقوق الإنسان والقانون والأمن العام عن أهم مخرجات المشروع والمتمثلة بالدليل الإرشادي الخاص بضمانات المحاكمة العادلة ومراقبة المحاكمات ليكون مدخلا أساسيا لأي برنامج من برامج ضمانات المحاكمة العادلة في الأردن إضافة إلى إعلانها عن نتائج تقرير رصد للمحاكمات في محكمة الجنايات الكبرى قام به فريق الشبكة لمراقبة المحاكمات الذين تلقوا تدريباً معمقاً ومهنياً من خلال المشروع.

وحول نتائج تقرير فريق الشبكة لرصد المحاكمات والذي ترأسه الخبير القانوني الدولي الدكتور محمد موسى قدم عضو الفريق المحامي خالد خليفات لأبرز النتائج ومنها، اتساع ظاهرة التوقيف والاحتجاز أثناء المحاكمة في بعض الأحيان وبذلك لم يتم مراعاة قرينة البراءة المفترضة للمتهم إضافة إلى انه وفي بعض الأحيان لا يتم توافر العلنية في بعض القضايا التي لم يقر القضاة السرية فيها، مشيراً إلى أن الدخول إلى قاعة المحكمة مقصور على أطراف الدعوى ومن لهم علاقة بها ولا يمكن لعموم الناس من أطراف الدعاوى الدخول إلى المحكمة والوصول إلى جلساتها عدا انه لا يتم أحيانا التدقيق فيما إذا تعرض المتهمون للتعذيب في مراكز التوقيف.

وأوصى فريق الرصد بجملة من التوصيات الهادفة إلى تحسين واقع وظروف المحاكمات لدى محكمة الجنايات الكبرى ومنها زيادة عدد هيئات الجنايات لتخفيف العبء والضغط على القضاة وضرورة دراسة واقع وظروف القضاة وتعديل التشريعات المتعلقة بإجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات الكبرى بما يحقق الضمانات الكافية لحماية المجني عليه والشهود بما يتلاءم وطبيعة هذه القضايا وخاصة في قضايا العنف الأسري، واستحداث

هيئات جديدة لدى محكمة الجنايات الكبرى وأن يكون التوقيف إجراء أخيراً مع تسبيب التوقيف.

وعن القضايا المستفيدات من المشروع تحدثت القاضية عهدو المجالي عن مختلف المواضيع والمعرفة التي اكتسبتها من المشروع ومختلف المعايير الدولية التي تمكنت من الإلمام بتفاصيلها من خلال مشاركتها في فعالياته التدريبية المتخصصة. وعن القوانين المستفيدات من المشروع تحدثت المحامية لين الخياط، مشيرة إلى تجربتها في المحاماة والتي أثرتها الشبكة من خلال نشاطات المشروع. من جهته ثمن السفير الهولندي بايت دي كلارك كفاءة والتزام مختلف المشاركين في أعمال المشروع وتشكيل الشبكة فريقاً لمراقبة ورصد المحاكم.

## وزير العدل يلتقي أعضاء مجلس إدارة "المحاسبين القانونيين"



أكد وزير العدل، سليم الزعبي، الدور الهام الذي تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين في تنظيم مهنة تدقيق الحسابات وضرورة دعم وتطوير هذه المهنة. وكان الوزير الزعبي قد التقى يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٢/١/٣ في مبنى وزارة العدل، حاتم القواسمي رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين وعدد من أعضاء مجلس الإدارة. من جانبه بين حاتم القواسمي أن مهنة تدقيق الحسابات تعتبر من المهن المتقدمة جداً في المجتمعات الحضارية بل تعتبر من أهم المهن العالمية وقد تصدر الأردن معظم دول العالم العربي من حيث التطور والإبداع الذي تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين. كما بين القواسمي

ضرورة حصول المدققين على نقابة لهم مستقلة تحمي حقوقهم وتضمن استقلاليتهم الأمر الذي ينعكس إيجاباً على أداء شركاتنا ومؤسساتنا وطلب من وزير العدل دعمه لمطلب الجمعية بالحصول على نقابة مستقلة.

## "الجنایات الكبرى" تباشر عملها في مقرها الجديد

باشرت محكمة الجنایات الكبرى يوم الاثنين الموافق ٢٠١٢/١/٢ عملها في مقرها الجديد بالقرب من مركز إصلاح وتأهيل الجريدة.

ويأتي انتقال المحكمة إلى المبنى الجديد ضمن خطة وزارة العدل لتوفير محاكم حديثة، وفق مواصفات تراعي مستلزمات عمل القاضي وأعوانه، بما يكفل تعزيز كفاءة خدمات الجهاز القضائي وتطوير أجهزته، وتسريع إجراءات التقاضي، وتوفير الوقت وجهد القضاة والمحامين والمراجعين.

وبحسب أمين عام وزارة العدل القاضي الدكتور مصطفى العساف، فإن من شأن وجود المحكمة قرب مركز التوقيف، تسهيل حركة المتقاضي والمحامين والشهود والمراجعين، إضافة إلى تعجيل بدء المحاكمة على نحو مبكر، وتوفير العناء على المتهمين أنفسهم، وكذلك توفير النفقات المالية والجهد الذي يقوم به أفراد الأمن العام، لإحضار المتهمين وشهود النيابة العامة الموقوفين، ومراعاة معايير ضمان الأمن الشخصي وتوافر الخدمات.

وكشف العساف عن عزم الوزارة إعادة تأهيل مبنى قصر العدل القديم بكلفة ٦٠٠ ألف دينار بعد نقل محكمة الجنایات منه، بما يتلاءم مع أصالة المبنى ورمزيته، باعتباره أحد الأبنية التراثية التي يتوجب الحفاظ عليها، لافتاً إلى أن هيئة قضائية مهمة ستشغل البناء بعد إعادة تأهيله.

## "١٢٨" محامياً يؤدون اليمين القانونية أمام وزير العدل

أدى (128) محامياً جديداً اليمين القانونية في الفترة مابين ٢٠١٢/٢/٢٧-٢/١ أمام وزير العدل سليم الزعبي وبحضور نقيب المحامين مازن ارشيدات.

يذكر أن المادة ٢٣ من قانون نقابة المحامين تلزم المحامي الذي يسجل اسمه لأول مرة في سجل المحامين الأساتذة أن يحلف اليمين القانونية أمام وزير العدل بحضور النقيب أو عضوين من مجلس النقابة.

## وزير العدل : الشعب لم يعد لديه أدنى درجات التحمل لتزوير الانتخابات

قال وزير العدل سليم الزعبي إن أهم الضمانات لعدم قيام أي جهة بتزوير الانتخابات هو أن الشعب الأردني لم يعد لديه أدنى درجات التحمل لتزوير الانتخابات النيابية. واعتبر الزعبي أن كل من يحاول التزوير في الانتخابات يعتدي على الشعب ويشكل خطرا على الوطن وقيادته وشعبه.

ونفى في ندوة نظمتها الجبهة الأردنية للإصلاح مساء الأحد الموافق ٢٠١٢/٢/١٠ بعنوان (التشريعات السياسية الإصلاحية) أن تكون الحكومة تماطل في الإصلاح السياسي لتبقى أكبر فترة ممكنة، موضحا أن ذلك مرده لإصدار تشريعات سياسية عصرية تتوافق مع متطلبات وحاجات الشعب الأردني وتتوافق مع روح الديمقراطية والحرية والالتزام بالبرنامج الزمني الذي طرحته الحكومة.

وأكد الزعبي جدية الحكومة والتزامها بتنفيذ برنامجها في إصلاح التشريعات السياسية ضمن جدول زمني سريع والمتعلقة بالمحكمة الدستورية والهيئة المستقلة المشرفة على الانتخابات وقانوني البلديات والانتخابات النيابية، مشيرا إلى أن الحكومة حريصة كل الحرص على الإسراع في ذلك وإجراء الانتخابات النيابية بالسرعة الممكنة.

وقال أن قضاءنا نزيه وعادل ومستقل استقلالا تاما يشهد له القاصي والداني ولن يتهاون مع أي من المتورطين في الفساد كائنا من كان ولا يبرئ ظالما ولا يعتدي على مظلوم. وأشار الزعبي إلى أن تشكيل الهيئة المستقلة للانتخابات يهدف إلى قطع دابر التزوير واجتثاثه من جذوره وضمان انتخابات حرة نزيهة تعبر عن إرادة الشعب الأردني بكل أطيافه وقواه السياسية والفكرية والعشائرية وهي مستقلة ستتشكل من السلطات الثلاث ولا يوجد عليها رقابة من الحكومة بشكل قاطع وهي ضمانة قوية لإجراء انتخابات نيابية تتمتع بنزاهة كبيرة.



وأوضح أن الهيئة ستشكل من خمسة أشخاص وهي شكل من أشكال الإشراف المستقل، مبينا أن ٦٠ بالمائة من النظم السياسية العالمية تختار مثل هذا النوع من الهيئات التي يتمتع أعضاؤها بالاستقلال التام ولديهم حصانات مثل حصانة القضاة غير قابلة للعزل وستكون دائمة تتولى الإشراف على الانتخابات وتنقيح جداول الناخبين وإدارة الوعي الانتخابي وتنقيح التشريعات التي لها علاقة بالحياة السياسية.

ولفت وزير العدل إلى انه يميل شخصيا إلى قانون الانتخاب لعام ٨٩ معتبرا إياه بالمنصف لكل الفئات الاجتماعية وحقق رضى من كافة أطراف القوى الاجتماعية والسياسية، مؤكدا أن القانون لن يخرج إلى النور إلا بتوافق كل القوى السياسية والاجتماعية وما تتمخض عنه الحوارات والمشاورات القائمة حوله.

وكشف عن بعض الملامح الخاصة بقانون الأحزاب وتشكيل لجنة شؤون الأحزاب برئاسة وزير الداخلية، مبينا ان الحد الأدنى للمؤسسين لتشكيل حزب في التعديلات يجب أن لا يقل عن ٢٥٠ عضوا ممثلين عن سبع محافظات شريطة ان يكون من بينهم نسبة لا تقل عن عشرة بالمائة من النساء وإذا مر على طلب إنشاء الحزب أكثر من ٦٧ يوما يأخذ الصفة القانونية في الترخيص.

وفي سؤال حول مطلب وضع شروط في القانون تمنع أمين عام الحزب من الترشح أكثر من مرة أكد الوزير أن وضع هذه النقطة يعتبر انتهاكا لحريات الأحزاب وتدخل من قبل الحكومة، لذا تركت الحكومة هذا الأمر لمؤسسي الحزب للتصرف الحر في نظامهم الخاص ووضع التعليمات والشروط التي تناسبهم.

وبين الوزير إن التقدم للحزب من قبل الأعضاء لا يحتاج إلى الحصول على وثيقة عدم محكوميه مسبقا أو اعتبار الحصول عليها شرطا للتقدم للحزب لأن شروط الانتساب للحزب لا يسمح للمحكوم عليه بأي قضية بالانتساب وهذه المعلومات متوفرة لدى دائرة ترخيص الأحزاب وبالتالي فإن وثيقة عدم المحكومية ليست وثيقة رئيسية للانتساب للأحزاب. ووعد الزعبي بتبني طلب أعضاء الهيئة بإلغاء كل القيود التي تحول بين طلبة الجامعات والانخراط في الأحزاب السياسية وإلغاء كل التعليمات في الجامعات التي تعيق الحياة السياسية.

وخفف من قلق أعضاء الجبهة حول احتمال أن يقوم البعض بعمليات تزوير من خلال المال السياسي، وقال إنه لن يكون هناك شراء ذمم أو شراء أصوات الناخبين، مشددا على ان الحكومة لن تتهاون مع هؤلاء وستكون العقوبات صارمة إضافة إلى إجراءات قانونية تمنع ذلك.



وعزا الزعبي ضعف الأحزاب في الأردن إلى قانون الصوت الواحد الذي احدث خلا كبيرا في الحياة السياسية إضافة إلى قانون المطبوعات والنشر، مؤكدا أن تعديل القوانين أسهل بكثير من إيجاد قوانين جديدة.

ونبه الزعبي إلى أن الأردن يمر بوضع اقتصادي صعب للغاية وانتقد سياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومات السابقة، مبديا خشيته من أن يؤدي ذلك إلى القبول بمنح تأثير على الاستقلال الوطني.

من جهته طالب أمين عام الجبهة الأردنية للإصلاح الدكتور سامي الخوالدة بالإسراع في التعديلات الدستورية وعدم المماطلة أو التسويف، مؤكدا نبذ الجبهة اللجوء إلى العنف والغوغائية وتعطيل الحياة العامة ونبذ كل ما من شأنه الإساءة للوطن والنيل من سمعته.

وقال أن الجبهة تثنى الجهود الحكومية في محاكمة المسؤولين عن الفساد وتجفيف جيوبه وتطوير التشريعات السياسية، محذرا في الوقت نفسه من تكرار التجارب السابقة في الانتخابات النيابية بشراء الأصوات من قبل بعض المرشحين.

وأكد أن الجبهة لا تقف موقفا معاديا من أشخاص معينين بل تقف بكل جرأة وحزم بمعادة الفساد وتحاربه وتدعو إلى استئصاله من جذوره، مبينا أن الجبهة ستستمر في المطالبة بالإصلاحات السياسية والعدالة الاجتماعية وتعديل كل القوانين والتشريعات التي أحدثت خلا في الحياة السياسية الأردنية.

## بحث تفعيل اتفاقيات مكافحة الإرهاب والفساد مع وزراء العدل العرب

شارك الأردن في أعمال الدورة ٢٧ لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت في مقر الجامعة العربية الأربعاء الموافق ١٥ / ٢ / ٢٠١٢ بمشاركة وفد أردني برئاسة وزير العدل سليم الزعبي.

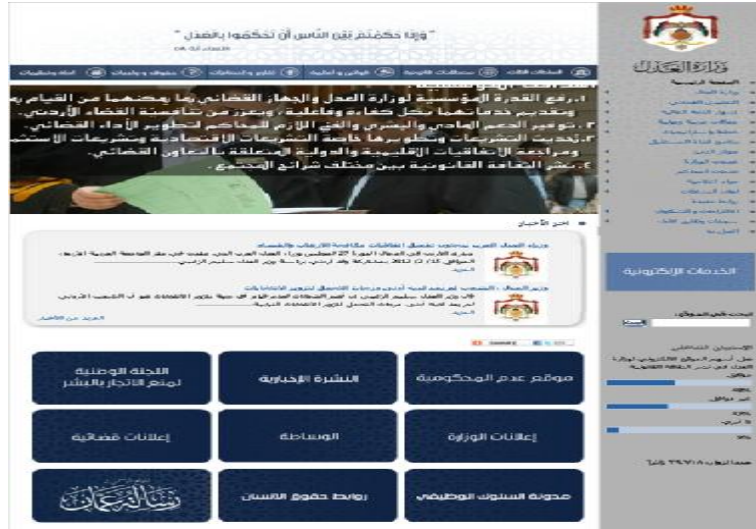
وأعد المكتب التنفيذي للمجلس في اجتماع عقده الثلاثاء مجموعة من التوصيات المتعلقة بالموضوعات التي ناقشها وزراء العدل في دورتهم وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب وتفعيل الاتفاقيات العربية وآليات تنفيذها وتعزيز التعاون العربي والدولي في هذا المجال.

وضم المكتب التنفيذي الذي ترأسه مصر كلا من السعودية والعراق وليبيا وقطر وتونس والجزائر وجيبوتي.

كما تضمن جدول أعمال الوزراء توحيد التشريعات العربية والنظر في مشاريع قوانين عربية استرشادية تتعلق بمكافحة الفساد وغسل الأموال والاتجار بالبشر وحقوق الطفل وجرائم المخدرات المرتكبة بواسطة الإنترنت وحماية الملكية الفكرية ومكافحة القرصنة البحرية والإستراتيجية العربية لتطوير القضاء وأنظمة العدالة.

ونظر الوزراء إلى مجموعة من المقترحات الداعية إلى وضع آلية متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر وإعداد مشروع اتفاقية عربية لتنظيم زراعة الأعضاء البشرية ومنع الاتجار فيها ومشروع اتفاقية عربية لمنع الاستتساخ البشري وإعداد قانون عربي موحد لرعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ومشروع نموذجي للتدابير الحدودية لحماية الملكية الفكرية.

## إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لوزارة العدل



أطلقت وزارة العدل موقعها الإلكتروني الجديد انسجاماً مع توجهات وزارة العدل الرامية إلى تبسيط وتسهيل إجراءات العمل ومواكبة للتحديث وتسهيلاً على المواطنين في معرفة آخر المستجدات والتطورات القانونية والقضائية.

وقد اشتمل الموقع الجديد على خيارات أوسع ومعلومات مصنفة ومفصلة مدرجة ضمن قوائم خاصة مصممة لهذه الغاية بحيث يوفر للمتصفح فرص أفضل للتنقل بين المواضيع

المطروحة والوصول إليها بما يعزز ترسيخ العلاقة التفاعلية بين الوزارة والمتصفح على حد سواء.

كما يضم الموقع معلومات متكاملة يتم تحديثها بشكل دائم وسريع تشمل آخر الأخبار والقوانين والأنظمة والفعاليات ومرجعا لمعرفة أية معلومات يحتاجها المتصفح بتصميم عصري وجذاب لتشكل رافدا أساسيا لتقديم المعلومة اللازمة للمتصفحين على اختلاف شرائحهم وأعمارهم وغاياتهم بسرعة وسهولة.

ويعتبر رابط " الخدمات الالكترونية" من أهم وابرز المزايا الجديدة التي تم تحديثها في الموقع الجديد حيث تتيح هذه الخدمة للجمهور الاستعلام عن الدعاوى القضائية الخاصة بهم وذلك من خلال البحث عن طريق رقم الدعوى واختصاصها المكاني والقضائي ويتمكن الجمهور من معرفة تفاصيل عديدة للدعاوى خاصتهم.

وتشمل أيضاً استعلامات المحامين التي تمكنهم من الاستفسار عن القضايا التي هم وكلاء فيها بالتعاون مع نقابة المحامين الأردنيين. حيث يقوم المحامي لأول مرة بالدخول إلى الموقع والتسجيل من خلال الانتقال إلى تسجيل جديد، وإدخال اسمه بالكامل والرقم النقابي الخاص به وإدخال البريد الإلكتروني المعتمد لدى النقابة. ويشمل الموقع خدمات الكترونية مهمة مثل موقع إصدار شهادة عدم المحكومية والذي تم تطبيقه في محكمة بداية (عمان ، الزرقاء، اربد ، الطفيلة ، العقبة ) بالإضافة إلى إتاحة دفع الرسوم الكترونيا لمتلقي الخدمة داخل وخارج الأردن.

ويضم الموقع رابط موقع اللجنة الوطنية لمنع الاتجار بالبشر، وروابط حقوق الإنسان، ومدونة السلوك الوظيفي، والنشرات الإخبارية الداخلية لوزارة العدل، الوساطة، إعلانات الوزارة، إعلانات قضائية والموقع الرسمي لرسالة عمان.

ومن الجدير بالذكر إن أعضاء لجنة إدامة وإدارة الموقع الإلكتروني في الوزارة، والتي تضم مديرية الاتصال ومديرية إدارة أنظمة المعلومات ومديرية الشؤون القانونية وكافة مديريات ووحدات الوزارة، ستقوم بمتابعة إدامة الموقع خلال فترة تجريبية لا تقل عن شهرين، سيتم خلالها استقبال كافة الملاحظات، علما أن الرابط الإلكتروني الخاص بوزارة العدل

هو [www.moj.gov.jo](http://www.moj.gov.jo)

# اعرف بلدك

## البتراء

لم يكن فوز مدينة البتراء بالمركز الثاني في المسابقة العالمية لعجائب الدنيا السبع مجرد صدفة، هي

أكبر شاهد علي قدرة وعظمة الإنسان الذي صنع من بطون الجبال بيوتاً لا يوجد لها مثيل في كل أنحاء العالم. و في هذا العام ٢٠١٢ استكمل البتراء عامها الـ ٢٠٠ على اكتشافها.

### أصل الاسم:

يطلق علي مدينة البتراء العديد من الأسماء منها المدينة الوردية نسبة للون الصخور التي شكلت المدينة، أو المدينة الصخرية وفقاً لتصميم المدينة الذي يعتمد بشكل رئيسي علي الصخور.

وبشكل عام سميت المدينة بالبتراء حيث إن كلمة بترا تعني باللغة اليونانية الصخر.

### موقع المدينة:

تقع مدينة البتراء علي بعد ٢٥٠ كم من جنوب عمان عاصمة المملكة الأردنية.

### تاريخ المدينة:

تتمتع مدينة البتراء بموقع مميز يجمع بين دول النهرين والشام والجزيرة العربية ومصر، مما أكسبها أهمية خاصة للتبادل التجاري بين البلدان، الأمر الذي أدركه الأنباط في عصر "ما بين ٤٠٠ ق - ١٠٦م"، فاتخذوها عاصمة لبلادهم لتنشيط حركة القوافل التجارية.

### تصميم المدينة:

عند زيارتك لمدينة البتراء سنكتشف أنها ليست فقط جبالا منقوشة، بل إنها مدينة متكاملة تحتوي علي دور للعبادة وقاعات للاحتفالات والاجتماعات... الخ.

وهي أشبه بالقلعة التي حفرت من جبال صلدة شاهقة الارتفاع لحماية سكانها من أية اعتداءات خارجية.

وحتى يومنا هذا مازالت المدينة محتفظة بنسبة كبيرة من معالمها الأساسية التي امتازت بها خاصة نظامها المائي الفريد والمبني بشكل هندسي تخطيطي يسمح بانسياب الماء بواسطة الجاذبية من منابعه وعيونه إلى كافة المناطق الحيوية في المدينة.

### رحلتك إلى البتراء:



زيارة البتراء ليست مجرد مشاهدة لمعلم تاريخي، بل هي رحلة مكتملة العناصر، فعندما تصل للمدينة يمكنك أن تستقل جوادا أو عربة تجرها الخيول أو حتى تسير على الأقدام، لتبدأ بالسير أولا عبر ممر ضيق يصل طوله إلى ألف متر، وعلي جانبيه جبال صخرية عالية الارتفاع " ٣٠٠ متر. "



وعند اقتراب نهاية الممر، يتخذ انحناء جانبي، لتري أجمل ما قد تشاهد عيناك من خزانة ضخمة محفورة علي واجهة الجبل بارتفاع ١٤٠ مترا وعرض ٩٠ مترا.



لتبدأ رحلتك الفعلية بالدخول لوسط المدينة ومشاهدة هياكل شامخة، وأضرحة ملكية، ثم تتجه إلى المدرج الكبير الذي يتسع لـ ٧٠٠٠ متفرج، ثم إلى قنوات الماء والصهاريج والحمامات، وصفوف الدرج المزخرفة، والأسواق، والبوابات ذات الأقواس والشوارع والأبنية.



ولكن عندما تسرح في مدينة البتراء ستكتشف أنها ليست فقط مدينة دولة الأنباط، بل إنها تضمن بقايا لآثار عهد الأدوميين والعهد الروماني.

# منوعات

## فرنسا تمنع تداول كلمة مدموزيل للمرأة بشكل رسمي

قررت الحكومة الفرنسية حظر كلمة "مدموزيل" أي "آنسة" رسمياً وبأبي شكل من الأشكال والسماح للنساء بعدم الكشف عن الحالة الاجتماعية.

وجاء هذا القرار للتخلص من أي كلمة تدل على التمييز والتفرقة على اعتبار أن وجود لقبين مختلفين للمرأة المتزوجة وغير المتزوجة هو تمييز ضد المرأة حيث لا يوجد مثل هذا التمييز بين الرجال.

وأصدر رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون قراراً ينص على حظر لقب "مدموزيل" والحالة الاجتماعية للمرأة في جميع المعاملات والوثائق الرسمية. وجاء هذا القرار في أعقاب الحملة التي بدأتها مجموعة من النساء الناشطات في سبتمبر الماضي لمنع هذا اللقب.

منقول عن موقع وكالة سرايا الإخبارية.

## علماء أمريكيون: صيام يومين في الأسبوع يحمي من الزهايمر

كشفت مجموعة من العلماء الأمريكيين، عن أن الصيام لفترات محددة يمكن أن يساعد في حماية المخ من التعرض لأمراض خطيرة كالزهايمر والشلل الرعاش وغيرها.

وقالت صحيفة الجارديان البريطانية، إن باحثين بالمعهد الوطني للشيخوخة في مدينة بالتيمور الأمريكية، قد وجدوا أدلة تؤكد أن التوقف لفترات عن تناول

الطعام ليومين في الأسبوع يمكن أن يحمى المخ من اثنين من أخطر أمراض العصر الحالي وهما: الزهايمر وباركينسون، أو الشلل الرعاش وأمراض أخرى.

ويذكر أنه كان يعرف عن النبي محمد - صلى الله عليه السلام - أنه كان يصوم يومين في الأسبوع وهما الاثنين والخميس طوال العام، وتعد سنة نبوية يقتضى بها الملايين من المسلمين في جميع أرجاء الأرض.

ونقلت الصحيفة عن البروفيسور مارك ماتسون، رئيس مختبر العلوم العصبية بالمعهد، قوله، إن الحد من السرعات الحرارية التي يحصل عليها المرء يساعد على حماية المخ، لكن القيام بذلك من خلال خفض كمية المواد الغذائية التي يتم الحصول عليها ليس على الأرجح الطريقة الأفضل للحصول على هذه الحماية. بل الأفضل هو القيام بفترات متقطعة من الصيام والتي لا نأكل فيها شيئاً على الإطلاق، ثم فترات أخرى نأكل فيها حسبما نريد.

وأكد العالم الأمريكي، أمام اللقاء السنوي للجمعية الأمريكية لتقدم العلوم في فانكوفر، أن التوقيت عنصر مهم جداً في هذه العملية، وأوضح أن الحصول على ٥٠٠ سعر حراري يومياً من خلال كمية كبيرة من الخضروات وبعض الشاي لمدة يومين في الأسبوع له آثار مفيدة وواضحة في دراساتهم.

وكان العلماء قد توصلوا من قبل إلى أن إتباع النظام الغذائي يعد وصفاً لحياة أطول، لكن ماتسون وزملاءه توصلوا إلى أن التجويع لا يساعد فقط على تجنب اعتلال الصحة والموت المبكر، ولكن يؤجل ظهور الظروف التي تؤثر في المخ بما فيها السكتات الدماغية، وهو ما أكدته التجارب على الحيوانات.



## حقائق

- السرعة القصوى للغيار النارى تبلغ حوالى 1065 مترأ فى الثانية أى ما يوازى 3 أضعاف سرعة الصوت تقربأ.
- الفراعنة كانوا أول من اكتشف خميرة الخبز وكان ذلك فى العام 4000 قبل الميلاء.
- للمحافظة على الأسنان كان المصرىون القنماء يصنعون معجونأ للأسنان يتألف من مسحوق قشر الببض ورماء حوافر الثيران مضافأ إليه نوع معين من الصمغ المر.
- كمية الطاقة التى تنتجها الشمس فى الدقيقة الواحدة تزيد بكثير على إجمالى الطاقة المستخدمة على كوكب الأرض طوال سنة كاملة.
- تشهد الكرة الأرضية نحو 50 ألف زلزال بدرجات متفاوتة سنوياً، وتحدث أغلبها فى المحيطات والصحارى.
- كشفت بحوث مختبريه عن أن دخان السجائر يحتوى على أكثر من 200 مادة كىماوية سامة من بينها 34 مادة على الأقل تسبب السرطان.
- الشجرة العادية تستطيع أن تنقى حوالى 25 كيلوجرامأ من الملوثات من الجو سنوياً.

## همسات



- الشجرة المثمرة تُرمى بالحجارة.
- إذا ركلك من خلفك ... فاعلم أنك في المقدمة.
- لو تحدث الناس فيما يعرفونه فقط ... لساد الهدوء أماكن كثيرة.
- العفاف زينة الفقر والشكر زينة الغنى.
- الكلام اللين يغلب الحق البين.
- الصداقة كالمظلة كلما اشتد المطر كلما ازدادت الحاجة لها.
- الضمير صوت هادىء.. يخبرك بأن أحدا ينظر إليك.
- الأشخاص الواصلون من أنفسهم نادراً ما يشعرون بأنهم مجبرون على الكلام.
- عندما توجه إصبع الاتهام إلى الآخرين فاعلم أن بقية أصابعك تتجه نحوك.
- الأمانى لا تدرك بالتمنيات.

# إدارة التحرير

الناطق الإعلامي ومدير مديرية الاتصال  
السيدة منى ابو هنطش

## سكرتاريا التحرير

اختصاصي اتصال خارجي  
الآنسة رزان خضر

اختصاصي اتصال داخلي  
السيد محمود منصور

اختصاصي اتصال  
السيد مهند حناقطة

## وزارة العدل

هاتف: ٤٦٠٣٦٣٠

فاكس: ٤٦٢٢١٤٦

الرد الآلي: ٥٠٠٨٠٨٠

البريد الإلكتروني: [feedback@moj.gov.jo](mailto:feedback@moj.gov.jo)